الأمم المتحدة S/2024/742

مجلس الأمن

Distr.: General
15 October 2024
Arabic
Original: English

# مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

## تقرير الأمين العام

## أولا - مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2743 (2024) الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي حتى 15 تموز/يوليه 2025، وفقا لأحكام القرار 2476 (2019) الذي أُنشئ المكتب بمقتضاه. ويتضمن التقرير عرضاً للتطورات المستجدة منذ صدور التقرير السابق المؤرخ 27 حزيران/يونيه 2024 (S/2024/508)، ويقدّم معلومات محدَّثة عن تنفيذ ولاية المكتب المتكامل.

## ثانيا - المسائل السياسية والحوكمة الرشيدة

2 - واصلت السلطات الوطنية تنفيذ ترتيبات الحكم الانتقالي التي من شأنها أن تفضي إلى مسار يحظى بقبول عام لإجراء الانتخابات واستعادة المؤسسات الديمقراطية، بما يتماشى مع نتائج الاجتماع المعقود في 11 آذار/مارس 2024 بدعوة من الجماعة الكاريبية والشركاء الدوليين.

3 - وفي 19 تموز/يوليه، كلّف المجلس الرئاسي الانتقالي مؤتمرا وطنيا، يضم جميع الأطراف المعنية الهايتية، بتقديم توصيات إلى السلطات الانتقالية بشأن الإصلاح الدستوري، ووضع عقد اجتماعي جديد، وإعادة تحديد العلاقات بين الدولة والمجتمع، بما يشمل مراجعة قانون الأحزاب السياسية، والنظام القضائي، وتنظيم مؤسسات الدولة. وفي 23 آب/أغسطس، قام المجلس الرئاسي الانتقالي بتنصيب لجنة توجيهية للمؤتمر الوطني، مكلَّفة باقتراح الإصلاحات الدستورية المطلوبة في غضون ثلاثة أشهر من إنشائها. وفي 18 أيلول/سبتمبر، أُعلن عن ترشيح سبعة من أصل تسعة أعضاء للمجلس الانتخابي المؤقت. ولا يزال هناك قطاعان (أحدهما معني بحقوق الإنسان والآخر بالمرأة) لم يتوصلا إلى توافق في الآراء بشأن مرشحيهما.

4 - وفي يومي 22 و 23 آب/أغسطس، زار رئيس وزراء هايتي، غاري كونيل، مقاطعتي الشمال والشمال الشرقي لتقييم إمكاناتهما الاقتصادية في ظل استمرار أعمال العنف التي ترتكبها العصابات في العاصمة. وخلال الزيارة، ناقش رئيس الوزراء مع مختلف الشركاء الدوليين آفاق تنفيذ خطة للمرحلة الانتقالية، واستعادة الأمن، وتعزيز الانتعاش الاقتصادي. واجتمع مع عدد من الوزراء الرئيسيين في



الرجاء إعادة استعمال الورق

26 آب/أغسطس لمناقشة سبل إعطاء الأولوية للتنمية المحلية في خطة عمل الحكومة، وتعهد بعد ذلك بتشكيل لجنة لمعالجة شواغل المقاطعات الشمالية، بما في ذلك مطالبها المتمثلة في اللامركزية وتمكين الحكومات والمؤسسات المحلية.

5 - وفي محاولة لتعزيز المساءلة في القطاع العام، صرَّح رئيس الوزراء وجميع أعضاء مجلس الوزراء بممتلكاتهم في 12 تموز/يوليه، وشجعوا جميع كبار المسؤولين التنفيذيين وموظفي الخدمة المدنية الذين يديرون الأموال العامة على أن يحذوا حذوهم. وفي 24 تموز/يوليه، ادعى رئيس مجلس إدارة المصرف الائتماني الوطني، في رسالة إلى رئيس الوزراء، أن أعضاء المجلس الرئاسي الانتقالي الذين يمثلون ائتلاف "عاملون من أجل التنمية"/"شبكة العاملين من أجل التنمية"/"الحل التوفيقي التاريخي"، والموقِّعين على اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر 2022، وحزب "بيتي ديسالين" السياسي، طلبوا منه 000 760 دولار للسماح له بالبقاء في منصبه. وفي أعقاب هذه الادعاءات، قام السيد كونيل بإقالة رئيس مجلس الإدارة من منصبه، وفقا لرسالة مؤرخة 8 آب/أغسطس.

5 - وفي 9 آب/أغسطس، دعت بعض الأطراف المعنية، بما في ذلك تكتل أحزاب 30 كانون الثاني/يناير السياسية ومجموعة مونتانا، إلى تنحي الأعضاء الثلاثة مؤقتا والسماح بإجراء تحقيق مستقل. وأعرب طرفان، هما ائتلاف "عاملون من أجل التنمية"/"شبكة العاملين من أجل التنمية"/"الحل التوفيقي التاريخي" والموقِّعون على اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر 2022، عن استعدادهما للنظر في فصل ممثلَيْهما. وحث المراقبان اللذان لا يتمتعان بحق التصويت في المجلس الرئاسي الانتقالي، في رسالة مؤرخة 12 آب/أغسطس، على إجراء تحقيق داخلي واعتماد مدونة أخلاقيات. وفي 27 آب/أغسطس، مثل الأعضاء الثلاثة المذكورون في ادعاءات الفساد جميعا أمام وحدة مكافحة الفساد لاستجوابهم، وأفيد بأنهم نفوا الادعاءات السالفة الذكر.

7 - وفي تقرير صدر في 2 تشرين الأول/أكتوبر، طلبت وحدة مكافحة الفساد من السلطة القضائية اتخاذ إجراءات جنائية ضد الأعضاء الثلاثة بتهم إساءة استخدام المنصب والرشوة والفساد. ومن الجدير بالذكر أن أحد الأعضاء الثلاثة، وهو ممثل ائتلاف "عاملون من أجل التنمية"/"شبكة العاملين من أجل التنمية"/"الحل التوفيقي التاريخي"، كان من المقرر أن يخلف إدغار لوبلان الابن في 7 تشرين الأول/أكتوبر كرئيس بالتناوب. وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر، أقر المجلس الرئاسي الانتقالي التقرير، ووقّع ثمانية من الأعضاء التسعة على قرار لتعديل ترتيب الرئاسة بالتناوب. وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر، نُشر القرار في الجريدة الرسمية، وتولى ممثل حزب فانمي لافالاس، ليسلي فولتير، الرئاسة بالتناوب. ولم يوقّع على القرار السيد لوبلان الابن، الذي حذّر من اتخاذ قرارات من شأنها أن تقوّض مصداقية العملية السياسية وتطيل أمد الفترة الانتقالية.

8 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي مع السلطات الوطنية، بما في ذلك السيد كونيل والمجلس الرئاسي الانتقالي بشأن تطوير هياكل الحكم الانتقالي، وإشراك المرأة والشباب في العملية السياسية بشكل فعال، والخطوات اللازمة نحو إجراء الانتخابات وفقا للجدول الزمني الذي اتفقت عليه الأطراف المعنية. وتناولت المباحثات أيضا أهمية تنسيق الجهود بين السلطات الوطنية وبعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين والإقليميين الآخرين لتعزيز الدعم المقدم للشرطة الوطنية الهايتية.

9 - وقدم المكتب المتكامل، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدعم للمجتمع المدني لتمكين الشباب من المشاركة في عملية الانتقال السياسي. وفي 8 آب/أغسطس، ركّز مؤتمر "حديث شباب هايتي"، في دروته السادسة، على تعزيز مشاركة الشباب في العمليات الانتخابية، والتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية، والعنف في هايتي. وفي 9 آب/أغسطس، اجتمع السيد كونيل مع عدد من المنظمات النسائية لمناقشة حقوق المرأة في هايتي وإقرار "الإطار السياساتي لانتقال فعّال ومنصف"، الذي سبق أن أقرته نحو 130 منظمة من منظمات المجتمع المدني. وركّز حواره مع القيادات الشبابية من مختلف الأحزاب السياسية، في 10 آب/أغسطس، على الأمن القومي وإشراك الشباب في صنع القرار السياسي والمؤسسي.

10 - ودعم المكتب المتكامل حلقة عمل متعددة القطاعات في كاب هايسيان (المقاطعة الشمالية) في 24 آب/أغسطس في إطار أسبوع الإدماج، وهي مبادرة أوسع نطاقا لتعزيز مشاركة المجتمعات المهمشة وحقوقها. وجمعت هذه المناسبة 97 مشاركا، يمثلون النساء ومجتمع الميم الموسّع والمتعايشين مع فيروس العوز المناعي البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والوَدُونيِّين والأشخاص ذوي الإعاقة. وركّز الحوار على قضايا هيكلية مثل سياسات التعليم الشامل للجميع، والمشاركة السياسية للشباب المهمشين، وتعزيز حقوق المرأة. وكان من نتائج حلقة العمل الاتفاق على إنشاء شبكة التضامن الهايتي من أجل الإدماج، المقرر أن تبدأ نشاطها في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، للدعوة إلى تمثيل أوسع للفئات المهمشة في الفترة السابقة للانتخابات.

11 - وفي 26 أب/أغسطس، نظّم عدد من منظمات المجتمع المدني مشاورة لأطراف معنية متعددة في بورت أو برنس، بدعم مالي ولوجستي من المكتب المتكامل. وقُدِّمت توصيات إلى السلطات الوطنية لجعل المرحلة الانتقالية أكثر شمولا وتمثيلا لكامل أطياف المجتمع الهايتي، بما يشمل تحسين الحوكمة، وتعزيز المشاركة الفعالة للمرأة، والنهوض بالأمن، وتعزيز الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي، وتشجيع الحوار من أجل الإصلاحات الدستورية والانتخابات المقبلة.

12 - وفي 19 أيلول/سبتمبر، عقد مكتب رئيس الوزراء مناسبة بعنوان "100 يوم الأولى من ولاية غاري كونيل وحكومته"، في بورت أو برنس، وبالتزامن مع ذلك في كاب هايسيان ولي كاي (المقاطعة الجنوبية)، مع بث وقائعها في الخارج. وكان الهدف من هذه المناسبة توسيع نطاق الحوار بين الحكومة والأطراف المعنية الوطنية، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية، فضلا عن الجهات الممثلة للمواطنين المقيمين في المهجر. ودعا المشاركون من مختلف أنحاء البلد إلى اتخاذ السلطات الوطنية إجراءات أكثر حزما وتأثيرا، مع التركيز بشكل أكبر على الاحتياجات الأكثر إلحاحا لسكان هايتي، مثل تحسين الأمن والحصول على الغذاء والتعليم والخدمات العامة. وفي 20 أيلول/سبتمبر، جمعت وزارة العدل والأمن العام، بدعم من المكتب المتكامل والبرنامج الإنمائي، ممثلي 50 حزبا سياسيا، إلى جانب ممثلي المجتمع المدني، في نقاش استمر يومين حول مراجعة قانون الأحزاب السياسية لعام 2013 لإعداد إطار عمل للانتخابات المقبلة وإصلاح نظام الأحزاب السياسية.

13 - وفي الجمعية العامة الرابعة والخمسين لمنظمة الدول الأمريكية، المعقودة في الفترة من 26 إلى 28 حزيران/يونيه في باراغواي، دعت وزيرة الخارجية والشؤون الدينية، دومينيك دوبوي، إلى تقديم دعم هائل وعاجل لهايتي، معربةً في الوقت نفسه عن أملها في أن تكون هذه هي "المرة الأخيرة" التي يحتاج فيها البلد إلى بعثة دعم أمني متعددة الجنسيات. وفي الفترة من 28 إلى 30 تموز/يوليه، حضر رئيس المجلس الرئاسي الانتقالي، السيد لوبلان الابن، برفقة وزيرة الخارجية والشؤون الدينية، الدورة السابعة والأربعين

لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية في غرينادا. وأعلن عن إحراز تقدم في ترتيبات الحكم الانتقالي من شأنه أن يفضي إلى إجراء انتخابات عامة في الربع الأخير من عام 2025، وعزا تحسن الأوضاع الأمنية إلى العمليات المشتركة التي تقوم بها الشرطة الوطنية والقوات المسلحة الهايتية وبعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات. وفي الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة المعقودة في أيلول/سبتمبر، دعا السيد لوبلان الابن إلى تحويل بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات إلى عملية لحفظ السلام بتكليف من الأمم المتحدة لتأمين تمويل أكثر استقرارا وتعزيز قدرات البعثة.

14 - وتواصلت الجهود الإقليمية لدعم الانتقال السياسي من خلال زيارة فريق الشخصيات البارزة التابع للجماعة الكاريبية لهايتي في الفترة من 12 إلى 16 آب/أغسطس. وفي بيان صادر في 20 آب/أغسطس، أبلغ الفريق عن التقدم المحرز وسلط الضوء على الشواغل المتعلقة بالتأخر في إنشاء الهياكل الانتقالية الرئيسية، والتحديات الأمنية المتعلقة ببطء نشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات، وتأثير ادعاءات الفساد ضد الأعضاء الثلاثة في المجلس الرئاسي الانتقالي. وشدد فريق الشخصيات البارزة على الحاجة الملحة للحوكمة الفعالة، لا سيما من حيث معالجة القضايا الأمنية والحفاظ على سلامة العملية الانتقالية، ودعا جميع الأطراف المعنية إلى الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في جامايكا في 11 آذار/مارس.

15 - وفي الفترة من 26 إلى 28 آب/أغسطس، قام الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، روبرت راي، بزيارة بورت أو برنس. وركّزت مباحثاته مع السلطات الوطنية والمجتمع المدني على الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي، والدعم الدولي لعملية الانتقال السياسي، والأمن. وبالمثل، صرّح وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، أنتوني بلينكن، خلال زيارته لهايتي في 2 أيلول/سبتمبر، أن عملية لحفظ السلام ستشكّل خيارا موثوقا ومستداما للدعم الدولي للأمن في هايتي. وفي الفترة من 6 إلى 11 أيلول/سبتمبر، قام الأمين العام المساعد للأمم المتحدة لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين، ميروسلاف ينتشا، بزيارة بورت أو برنس وكاب هايسيان للاجتماع مع السلطات والأطراف المعنية من مختلف الأطياف السياسية، وتقييم الجهود الجارية، ومواصلة مواءمة دعم الأمم المتحدة مع احتياجات هايتي في المرحلة الانتقالية.

16 - وتماشيا مع قرار مجلس الأمن 2743 (2024)، وضع المكتب المتكامل، بالتشاور مع الحكومة، استراتيجية لمواصلة دعم العملية السياسية بقيادة هايتي، بما يكمِّل الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لاستعادة المؤسسات الديمقراطية ودعم السلطات الانتخابية خلال الفترة الانتقالية. وتأخذ هذه الاستراتيجية في الاعتبار ترتيبات الحكم الجديدة التي ظهرت منذ أوائل نيسان/أبريل، فضلا عن الأولويات الاستراتيجية للمرحلة الانتقالية المحددة في المرسوم المؤرخ 27 أيار/مايو القاضي بإنشاء المجلس الرئاسي الانتقالي، وهي الأمن القومي والأمن العام؛ والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي؛ والمؤتمر الوطني والإصلاح الدستوري؛ وسيادة القانون والعدالة؛ والانتخابات.

17 - وتتناول الاستراتيجية ستة مجالات للدعم، هي: (أ) تيسير إجراء حوار وطني شامل؛ (ب) دعم الإصلاحات الانتخابية والدستورية؛ (ج) تعزيز الأمن العام؛ (د) تعزيز سيادة القانون؛ (هـ) تحسين الحوكمة والقدرات المؤسسية؛ (و) تعزيز تكامل جهود منظومة الأمم المتحدة والشراكات الإقليمية. وسيقوم المكتب المتكامل، من خلال العمل المستمر مع الأطراف المعنية الهايتية، بتيسير الحوار والمساعدة في نزع فتيل التوترات والتعاون مع بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات، مع مواصلة تقديم الدعم الاستشاري لتحسين

الفعالية التشغيلية والمساءلة للشرطة الوطنية الهايتية، بسبل منها البرنامج المشترك لدعم التأهيل المهني للشرطة الوطنية، المعروف أيضا باسم صندوق التبرعات المشترك للشرطة.

## ثالثا - الحد من العنف

18 - في 12 آب/أغسطس، اجتمع السيد كونيل مع فرقة العمل المشتركة بين المؤسسات والوزارات المكلَّفة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي، حيث جدد تأكيد التزامه بتنفيذ الاستراتيجية وطلب المساعدة من فرقة العمل في إجراء تحليل متعمق للعنف المرتبط بالعصابات، بما يشمل استجابات مصممة خصيصا لمجتمعات محلية محددة. وفي 12 آب/أغسطس، نظمت وزارة الشباب والرياضة والعمل المدني اليوم الدولي للشباب في بورت أو برنس لتعزيز دور الابتكار الرقمي في إشراك الشباب في التنمية المستدامة، وهي مناسبة حضرتها أيضا فرقة العمل. ومَوّل مبادرة الحد من العنف المجتمعي هذه صندوق بناء السلام، بدعم من البرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وفي 19 تموز/يوليه، حضرت فرقة العمل، إلى جانب المكتب المتكامل حفل تخرج 200 1 من شباب الأحياء المعرضة للخطر في بورت أو برنس، دُرِّبوا للعمل في مجالي البناء وتركيب ألواح الطاقة الشمسية، وهو حفل أقامته منظمة "فيفا ريو" غير الحكومية، بدعم من صندوق المساعدة الاجتماعية والاقتصادية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وفي 21 أيلول/سبتمبر، اشترك المكتب المتكامل، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة، مع وحدة الخفارة المجتمعية التابعة للشرطة الوطنية في الاحتفال باليوم الدولي للسلام من خلال تنظيم ماراثون في منطقة بورت أو بنرس الحضرية الكبرى لفائدة 000 2 من الشباب، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. وكان الهدف من هذه المناسبة هو فتح الطرق التي كانت تحتلها العصابات، وتعزيز الثقة بين المجتمعات المحلية ومؤسسات الدولة.

19 - وبالتعاون مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قدمت هايتي، في 25 أيلول/سبتمبر، تقريرها المرحلي عن تنفيذ خريطة الطريق لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في منطقة البحر الكاريبي بشأن الانتشار غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي بطريقة مستدامة بحلول عام 2030. ويقدِّم هذا التقرير تفاصيل الإجراءات التي اتخذتها السلطات الوطنية حتى الآن والإجراءات ذات الأولوية المقرر اتخاذها لتعزيز الجهود الرامية إلى الحد من الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي ما زالت تؤجج العنف في البلد.

## رابعا - الأمن وسيادة القانون

*الأمن*

20 - استمرت الحالة الأمنية في التدهور في بورت أو برنس. وامتدت أعمال عنف العصابات من العاصمة إلى مختلف مقاطعات البلد، حيث استهدفت الهجمات المتكررة التي تشنها العصابات بلدية غانثييه (المقاطعة الغربية) على طول الطريق الوطنية رقم 8 المؤدية إلى جمهورية الدومينيكان. ووقعت أيضا هجمات للعصابات استهدفت الأفراد والمساكن الخاصة والبنية التحتية للدولة، بما في ذلك هدم سجن النساء في كاباريه الذي سبق أن أحرقته العصابات، في بلديتي كاباريه وأركاييه (المقاطعة الغربية) الواقعتين شمال بورت أو برنس. وفي الوقت نفسه، في الطرف الجنوبي للعاصمة، في البلديات الحدودية كارفور وغريسييه

وبيتي – غواف وليوغان، فرضت العصابات سيطرتها على الطرق الرئيسية المؤدية إلى العاصمة. وواجهت مقاطعة أرتيبونيت، حيث توجد نسبة متدنية من عناصر الشرطة، مستويات متزايدة من عنف العصابات، بما في ذلك الهجمات المميتة على الأفراد، وحرق المنازل والمزارع، وقطع الطرق والاختطاف، مما أدى إلى اشتباكات متكررة بين جماعات الاقتصاص الأهلية والعصابات. ووردت تقارير من الشرطة عن انتقال أفراد عصابات من بورت أو برنس إلى مقاطعات الجنوب الشرقي والجنوب وغراند آنس. وردا على توسع العصابات، أعلنت الحكومة في 17 تموز/يوليه حالة طوارئ، نُفذت مبدئيا في 14 بلدية في مقاطعتي الغرب وأرتيبونيت، ثم وُسّع نطاقها لاحقا، في 3 أيلول/سبتمبر، لتشمل البلد بأكمله لمدة 30 يوما.

21 – وتوضح هجمات العصابات على بلديتي غانثييه وغريسييه (المقاطعة الغربية) إصرارها على إقامة قواعد خلفية وبسط نفوذها في المناطق النائية حيث قوات الأمن ضعيفة، خاصة بعد تدمير مراكز الشرطة عمدا في هاتين البلديتين. وعلى الرغم من الاشتباكات العديدة مع الشرطة، لا تزال غريسييه تتعرض لاجتياح العصابات التي أقامت العديد من الحواجز على الطرقات. واستمرت عصابة أخرى في تقويض سلطة الدولة في غانثييه، وامتد نفوذها من كروا دي بوكيه (المقاطعة الغربية) إلى جمهورية الدومينيكان. ونتيجة لذلك، اضطر الآلاف من السكان إلى الفرار من غريسييه وغانثييه بحثا عن الأمان.

22 – ويسهّل الوجود المتزايد للعصابات على الطرق الرئيسية والطرق الفرعية جمع الإيرادات غير المشروعة (مثل المطالبة برسوم غير قانونية وابتزاز مستخدمي وسائل النقل)، بالإضافة إلى عمليات التهريب، مما يمكّن العصابات من تحقيق أرباح كبيرة غير مشروعة. وحيازة الأسلحة الثقيلة، إلى جانب زيادة مضبوطات المخدرات من قِبل الشرطة في مختلف المقاطعات، يبرز الارتباطات المحتملة للعصابات بشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية.

23 – وفي المنطقة الحضرية الكبرى للعاصمة، صعّدت العصابات من هجماتها على أحياء حضرية محددة ذات قيمة استراتيجية للسيطرة على المدينة بشكل أكبر. وردا على ذلك، نفّذت الشرطة الوطنية، بدعم من القوات المسلحة الهايتية وبعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات، عمليات واسعة النطاق لمكافحة العصابات في أحياء بورت أو برنس سولينو وفورت ناسيونال ولا سالين، وفي دلماس وكروا دي بوكيه، ولكنها لا تزال تواجه تحديات في الحفاظ على السيطرة على هذه المناطق بسبب نقص الأفراد والموارد الأخرى.

24 – وفي الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس 2024، سجل المكتب المتكامل 441 1 ضحية من ضحايا القتل العمد، بما يشمل 119 امرأة و 12 فتاة و 27 فتى، بالمقارنة مع 033 1 ضحية خلال الأشهر الثلاثة نفسها من العام السابق. وارتفع عدد حالات الاختطاف إلى 443 ضحية، بما يشمل 161 امرأة وخمس فتيات وعشرة فتيان، بالمقارنة مع 137 حالة اختطاف سجلت خلال الأشهر الثلاثة نفسها من العام السابق. وأفراد العصابات الناشطون في منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى وفي مقاطعة أرتيبونيت ما زالوا هم الجناة الرئيسيون. وفي الوقت نفسه، أسفرت عمليات القتل التي ترتكبها جماعات الاقتصاص الأهلية عن مقتل ما لا يقل عن 105 أفراد يزعم أنهم من أفراد العصابات في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس 2024.

25 – وحتى 5 تشرين الأول/أكتوبر، يوجد في هايتي ما يقرب من 400 من أفراد الشرطة الكينية و 4 من أفراد شرطة بليز و 20 من الأفراد العسكريين لجامايكا في إطار بعثة الدعم الأمني المتعددة

الجنسيات. وعلى الرغم من الدعم المقدَّم في مجال اللوجستيات والمعدات بموجب ترتيبات ثنائية، فلم يتلق الصندوق الاستئماني لبعثة الدعم الأمني سوى 85 مليون دولار، وهو أقل بكثير من الأموال المطلوبة التي قدّرتها كينيا، بصفتها البلد الذي يقود البعثة. ويجري حاليا بذل الجهود لتعزيز التنسيق على المستويين التقني والعملياتي بين الأمم المتحدة وبعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات. وقد أُنشئت في أيلول/سبتمبر آلية لتنسيق أعمال الشرطة بين المكتب المتكامل والشرطة الوطنية وبعثة الدعم الأمني.

*الشرطة*

26 - منذ 27 آب/أغسطس، كثفت الشرطة الوطنية، بمساعدة من القوات المسلحة الهايتية وبعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات، عمليات إعادة بسط سلطة الدولة على مستشفى جامعة هايتي وعدد من الأحياء الحضرية والشوارع الرئيسية في بورت أو برنس التي ظلت تحت سيطرة العصابات لسنوات. ونتيجةً لذلك، تم تحرير بعض الطرقات وأجزاء من الأحياء من وجود العصابات، على الرغم من أن السكان ما زالوا مترددين في العودة خوفاً من انتقام العصابات.

27 - واستمرت العصابات في مهاجمة الشرطة الوطنية، إذ قُتل 15 من ضباط الشرطة (من بينهم شرطية واحدة) وأصيب 26 آخرون في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس. وفي 25 تموز/يوليه، قام أفراد عصابة بهدم مركز شرطة غريسييه بآليات ثقيلة. وفي 13 آب/أغسطس، قامت عصابة بنهب مركز شرطة كاباريه الذي تم إخلاؤه. وحتى 31 آب/أغسطس، كانت 50 منشأة من أصل 156 منشأة مملوكة للشرطة، بما في ذلك مراكز الشرطة، في المقاطعة الغربية متوقفة عن العمل. ومن أصل أسطول مكون من 96 عربة مصفحة، هناك 31 عربة ما زالت تعمل، و 55 عربة معطلة، و 10 عربات متوقفة عن العمل بشكل دائم. وفي آب/أغسطس، استلمت الشرطة الوطنية 20 عربة مدرعة جديدة في إطار عملية شراء ممولة وطنيا.

28 - وفي 30 أيلول/سبتمبر، بلغ قوام الشرطة الهايتية 870 12 ضابطا، من بينهم 561 1 امرأة، أي بخسارة 61 ضابط شرطة، من بينهم عشر نساء، منذ 1 تموز/يوليه. وترجع هذه الخسارة أساسا إلى ترك العمل أو الوفاة أو الفصل عن الخدمة نتيجة إجراءات تأديبية. وللتخفيف جزئيا من خسارة ضباط الشرطة، التي تقدر بأكثر من 000 1 ضابط في عام 2024، بدأ في 25 آب/أغسطس برنامج تدريبي أساسي مسرَّع المسار مدته أربعة أشهر للفوج الرابع والثلاثين من طلاب الشرطة بمشاركة 747 طالبا، من بينهم 216 امرأة (29 في المائة)، وهو أعلى تمثيل نسائي في تاريخ تدريب الشرطة الوطنية. وفي أيلول/سبتمبر، دعم المكتب المتكامل دورات تدريبية لتعزيز قدرات 129 من ضباط الشرطة والسجون، من بينهم 57 امرأة تم تعيينهن في وحدات الشرطة المتخصصة في مكافحة الجرائم الجنسية، ولا سيما العنف الجنساني والعنف ضد الأطفال.

*القوات المسلحة الهايتية*

29 - تؤدي القوات المسلحة الهايتية دوراً متزايد الأهمية في دعم الشرطة في استعادة الأمن في بورت أو برنس، بما في ذلك فيما يتعلق بعمليات مكافحة العصابات، من خلال الحفاظ على وجودها هناك بعد نجاح العمليات. ولدعم التطوير المؤسسي لهذه القوات، بدأت حملة لتجنيد 500 1 طالب عسكري جديد في 1 آب/أغسطس، وعيّنت الحكومة والمجلس الرئاسي الانتقالي رئيس أركان جديد في 8 آب/أغسطس. وفي نهاية آب/أغسطس، قرر رئيس الوزراء افتتاح مكتب فرعي في مقر الجيش في بورت أو برنس. وفي

3 أيلول/سبتمبر، قامت الحكومة بحل المركز الوطني للمعدات ونقل جميع المعدات والمركبات إلى مقر قيادة الجيش.

*المؤسسات الإصلاحية*

30 - لا تزال ظروف الاحتجاز في معظم سجون هايتي مزرية ولا تتوافق مع قواعد ومعايير حقوق الإنسان. وتعزى هذه الحالة أساسا إلى ندرة الغذاء ومياه الشرب والإمدادات الطبية، فضلاً عن الاكتظاظ وعدم كفاية خدمات الصرف الصحي، مما يؤثر سلباً على صحة السجناء. وخلال الفترة قيد الاستعراض، توفي 61 محتجزا، معظمهم بسبب الأمراض الناجمة عن سوء التغذية.

31 - وفي 16 آب/أغسطس، أسفرت عملية هروب من سجن في سان مارك (مقاطعة أرتيبونيت) عن هروب شخص واحد ومقتل 15 شخصا وإصابة ستة آخرين، بالإضافة إلى أضرار جسيمة في البنية التحتية. وكانت هذه رابع عملية هروب من السجن في هايتي تسجَّل في عام 2024، بالإضافة إلى ثماني محاولات أخرى. وتقوم مديرية إدارة السجون بتحديث قاعدة بيانات المحتجزين في جميع أنحاء البلد، وتعمل على تعزيز إدارة وأمن السجون الهايتية العاملة البالغ عددها 15 سجنا. وسبق ذلك تدريب على تقنيات التدخل وإجراءات الحراسة أثناء نقل السجناء لمدة خمسة أسابيع، استفاد منه 40 فردا في تموز/يوليه وآب/أغسطس، وذلك بتمويل من صندوق التبرعات المشترك للشرطة.

32 - وفي إطار الجهود التي تبذلها الحكومة للحد من اكتظاظ السجون، أُفرج عن 94 من المحتجزين قبل المحاكمة، من بينهم امرأتان، لأسباب إنسانية من سجن جاكميل بعد جلسات استماع متنقلة عُقدت في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر. وحتى 2 تشرين الأول/أكتوبر، كان هناك 581 7 سجينا، بمن فيهم 337 6 من المحتجزين قبل المحاكمة (84 في المائة) و 244 1 من السجناء المدانين، في السجون الهايتية العاملة البالغ عددها 15 سجناً، بمعدل إشغال يبلغ 307 في المائة، أي ما يعادل 0,33 متر مربع تقريباً لكل محتجز. ويشمل هذا الرقم 439 امرأة و 236 فتى و 17 فتاة.

*العدالة*

33 - في 5 تموز/يوليه، أوعز وزير العدل والأمن العام إلى المدعين العامين بتعزيز رصد ظروف الاحتجاز. وكُلِّف المدعون العامون بتقديم تقارير عن حالة العمليات في مكاتبهم، بما يشمل الحالة في السجون، والعدد الكلي للمحتجزين، والوضع القانوني لكل محتجز، إلى جانب السلطة المسؤولة عن الاحتجاز. وفي 11 تموز/يوليه، عقد الوزير اجتماعاً مع المانحين الدوليين لمعالجة الحاجة الملحة لإعادة تأهيل البنية التحتية للقضاء والشرطة والسجون في بورت أو برنس. وتركزت المباحثات على ضرورة نقل وإعادة تأهيل المحاكم في بورت أو برنس وكروا دي بوكيه.

34 - وعقب مرسوم الطوارئ الصادر في 17 تموز/يوليه في أجزاء من المقاطعة الغربية ومقاطعة أرتيبونيت، أصدر وزير العدل والأمن العام تعميما في 23 تموز/يوليه يقضي بإنشاء خلايا لمكافحة العصابات طوال فترة حالة الطوارئ في مناطق كروا دي بوكيه وغوناييف وبورت أو برنس. ومُنحت هذه الخلايا، التي تضم موظفين من مكتب المدعي العام والشرطة القضائية والسلطات المحلية، صلاحيات محددة للتدخل في الإجراءات الجنائية، بما يشمل إجراء عمليات التفتيش، وتنفيذ إجراءات خاصة للتعامل مع

القضـايا، وتمديد فترة احتجاز المشـتبه بهم. وكُلِّفت خلايا مكافحة العصـابات بتكثيف جهودها لملاحقة أفراد العصابات والمتواطئين معهم ورعاتهم.

35 - وأجرى المجلس الأعلى للقضـاء انتخابات في تموز/يوليه لتجديد ولايات ممثلي محاكم الاسـتئناف والمحاكم الابتدائية وقضـاة الصـلح. وانتُخب ثلاثة قضـاة من قِبل أقرانهم لولاية مدتها ثلاث سـنوات. وافتتح المجلس الأعلى مكتبين إقليميين لوحدة التفتيش التابعة لـه، في 23 تموز/يوليه في كاب هايسـيان وفي 26 تموز/يوليه في ليه كاي، بدعم من البرنامج الإنمائي.

36 - وفي 17 تموز/يوليه، أنشـأ المجلس الرئاسـي الانتقالي لجنة تنفيذ الإصـلاح الجنائي المكلفة بتقييم قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وتقديم توصـيات وإعداد مراسيم التنفيذ. وتضـم اللجنة المكوَّنة من تسعة أعضاء شخصيات بارزة، مثل رئيس وزراء سابق وثلاثة وزراء سابقين للعدل والأمن العام، وتم تنصيبها رسميا في 25 تموز/يوليه. ويأتي ذلك في أعقاب المراسيم الصادرة في 19 حزيران/يونيه 2024، التي أجلت تطبيق القوانين الجديدة حتى حزيران/يونيه 2025.

37 - وفي 7 آب/أغسـطس، أصـدر المجلس الرئاسـي الانتقالي مرسـوما يقضـي بمصـادرة الأملاك في منطقة شـان دو مارس في بورت أو برنس لإقامة محكمة بورت أو برنس الابتدائية. وفي 19 آب/أغسـطس، وفي أعقاب اتفاق مع وزير العدل والأمن العام، علّق تجمُّع القضـاء الواقف في هايتي الإضـراب الذي بدأه المدّعون العامون في 19 حزيران/يونيه. واتُّفق على تعليق الإضـراب، حتى نهاية تشـرين الثاني/نوفمبر 2024، لمعالجة الشواغل المتعلقة بعدم المساواة في معاملة القضاة والمدعين العامين.

38 - وواصـل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تعزيز قدرة وحدة الاسـتخبارات المالية المركزية ووحدة مكافحة الفسـاد، من خلال التدريب على التحقيقات في الفسـاد ونُظم التصـريح بالممتلكات، والدعم المنسـق من الشـركاء الدوليين، ومنهم خبراء من فرنسـا ورومانيا، لتقديم دورات توجيهية وتدريبية فيما يتعلق بالأخلاقيات وقوانين مكافحة الفسـاد. وشـارك المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في رئاسـة حلقات عمل لصياغة مشروع قانون بشأن استرداد الأصول، وقدم الدعم التقني للتقييم العشري لقانون مكافحة الفساد في البلد، وساعد في إنشاء فرقة عمل وطنية لمكافحة الفساد لتحسين التنسيق في التحقيقات المتعلقة بالفساد.

## خامسا - حقوق الإنسان

39 - اسـتمرت تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسـان في جميع أنحاء العاصـمة ومقاطعة أرتيبونيت وأجزاء أخرى من البلد. وتشـمل الحوادث الموثَّقة حوادث القتل والتشـويه والاغتصـاب والاختطاف والاتجار بالأطفال واسـتغلالهم من قبل العصـابات، والنهب والتدمير المتعمد للممتلكات الخاصـة ومرافق الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك المدارس ومراكز الأطفال ذوي الإعاقة. وفي حين انخفض عدد الإصـابات وعمليات الاختطاف في وسط مدينة بورت أو برنس، فإن الحالة تدهورت بشكل كبير في مناطق أخرى، مثل غريسييه وغانثييه.

40 - وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس، استمرت الاشتباكات العنيفة في حي لاسالين، وهو حي استراتيجي يقع جنوب الميناء الرئيسـي للعاصـمة على محور رئيسـي يربط الميناء بجنوب البلد وشـماله. وأدى إطلاق النار الكثيف بين العصـابات إلى مقتل ما لا يقل عن 81 من السـكان (50 رجلا و 28 امرأة وثلاثة أطفال) وإصابة 28 آخرين (16 رجلا و 12 امرأة)، على الرغم من أن معظم الضحايا كانوا داخل منازلهم، وأُضرمت

النيران في أكثر من 20 منزلاً. وفي المنطقة ذاتها، ازدادت هجمات العصابات على القوارب التي تعبر خليج بورت أو برنس، حيث تعرض ما لا يقل عن خمسة قوارب تنقل البضائع للهجوم والنهب، وأصيب خمسة من الركاب وأفراد الطاقم بطلقات نارية، واختُطف 23 شخصا.

41 - وتواصل العصابات مهاجمة حيَّيْ سولينو ودلماس 24 الواقعين في المركز لتصبح قريبة من أحياء الطبقة المتوسطة لارتكاب المزيد من عمليات الاختطاف وابتزاز المحلات التجارية. وفي الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر، قُتل في هذه الهجمات ما لا يقل عن 42 من السكان (34 رجلا وامرأة واحدة وأربعة فتيان وثلاث فتيات) وأصيب 24 شخصا (17 رجلا وامرأتان وخمسة فتيان) بجراح. وفي هذه المناطق، أسفرت العمليات المشتركة التي نفذتها الشرطة وبعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات منذ نهاية آب/أغسطس عن وقوع 33 ضحية في صفوف أفراد العصابات (26 قتيلا وسبعة جرحى)، وعن وقوع 15 ضحية في صفوف السكان (عشرة قتلى وخمسة جرحى).

42 - وفي البلديات التي تسيطر عليها العصابات بإحكام، مثل كارفور وسيتي سولاي وغريسييه، أظهر أفراد العصابات وحشية شديدة ضد ضحاياهم. فقد أُعدم مسافرون في وضح النهار لسلكهم طرقاً فرعية تجنبا لنقاط التفتيش التي تقيمها العصابات، وأُعدمت أسر بأكملها داخل منازلها بزعم تعاونها مع الشرطة، وقُتل آخرون لمحاولتهم الانتقال من هذه البلديات دون موافقة العصابات. واستُهدف ضباط الشرطة الذين يعيشون في هذه المناطق، حيث قُتل 13 منهم على الأقل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووُثِّقت حالة من هذا القبيل في منتصف آب/أغسطس عندما اختطف أفراد عصابة ضابط شرطة في غريسييه وأجبروه على أكل أجزاء من جسده المشوَّه قبل أن يحرقوه حيّاً.

43 - وفي العاصمة، استمرت العصابات في شن هجمات عنيفة لبسط نفوذها على المناطق التي تنطوي على فرص محتملة للحصول على مصادر دخل غير قانونية. ويسَّر غياب سلطة الدولة في العديد من مناطق العاصمة قيام العصابات بترسيخ وجود إجرامي قوي. وفي هذه المناطق، تقوم العصابات بابتزاز المحلات التجارية والمدارس والمراكز الصحية، حيث تتمتع هذه العصابات بسلطة التحكم في سير العمل فيها. وأقامت العصابات عدة حواجز على طول الطرقات في كارفور وسيتي سولاي ودلماس وغريسييه وبورت أو برنس، حيث يتعرض بشدة السائقون والركاب والمارة لخطر الابتزاز أو الاغتصاب أو الاختطاف أو القتل. وفي المناطق التي تغيب فيها سلطة الدولة، تحاول العصابات تصوير نفسها على أنها توفر الحماية، متقمِّصةً دور الشرطة والمحاكم. وتعرض الأفراد المتهمون من قِبل العصابات بالسرقة أو غيرها من الأعمال التي نفذت دون موافقتها للضرب أو الأسر أو القتل. وفي 17 تموز/يوليه، تعرض أحد سكان دلماس للضرب حتى الموت على يد أفراد عصابة اتهموا الضحية باغتصاب فتاة تبلغ من العمر 16 عاماً. ويجسد هذا الحادث الموقف الغامض للعصابات تجاه السكان الذين يدّعون حمايتهم، إذ يواصل أفراد العصابات استخدام العنف الجنسي أداة لإخضاع من يعيشون تحت سيطرتهم.

44 - وواصلت العصابات نهب الممتلكات العامة والخاصة وتدميرها. وإجمالا، تعرض ما لا يقل عن 514 من المساكن وغيرها من المباني الخاصة للنهب و/أو الحرق، واختُطفت 66 شاحنة تنقل البضائع. ولم تسلم المرافق التي يديرها مقدمو الخدمات والمنظمات الدينية من العنف. ففي آب/أغسطس، تعرضت مدرسة للأطفال الذين يعانون من إعاقات سمعية وبصرية في كروا دي بوكيه للاقتحام والنهب من قِبل العصابات، بينما كان الأطفال داخل المبنى.

45 - وفي مقاطعة أرتيبونيت، استمرت هجمات العصابات على المناطق السكنية، وخصوصا في بلديتي غرو مورن وبيتيت ريفيير دو لارتيبونيت، مع إطلاق النار بشكل عشوائي على الأفراد في الشارع أو في منازلهم. وأصبح انعدام الأمن على طرق المقاطعة منتشرا على نطاق واسع، إذ تقيم العصابات حواجز غير قانونية على الطرقات لابتزاز المركبات. والأفراد الذين يرفضون التوقف عند هذه الحواجز يتعرضون بشكل منهجي لإطلاق النار عليهم وقتلهم. ومما يثير القلق بشكل خاص امتداد العنف إلى مناطق كانت تعتبر آمنة نسبيا في السابق، مثل أركاييه (المقاطعة الغربية) وتير نوف (مقاطعة أرتيبونيت). وفي المنطقة الأخيرة، أدت عملية اختطاف فاشلة منعها السكان إلى عملية انتقامية عنيفة أسفرت عن مقتل أو إصابة 11 شخصا، من بينهم رضيع، واختطاف ثلاثة آخرين. ولم توثَّق من قبل أي حوادث تتعلق بالعصابات في تير نوف. وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر، نفّذت عصابة هجوما عنيفا للغاية على بلدة بون سوندي، في بلدية سان مارك، حيث قُتل ما لا يقل عن 100 من السكان (87 رجلا وعشر نساء وثلاثة أطفال) وأصيب 16 شخصا (13 رجلا وثلاث نساء) بجروح. وأُطلقت النار على معظم الضحايا في الشوارع أثناء ركضهم هربا من الهجوم.

46 - وشاركت حركة الاقتصاص الأهلية المعروفة باسم "بوا كالي" في أعمال عنف شديدة ضد أفراد يزعم انتماؤهم إلى العصابات وأفراد متهمين بارتكاب جرائم عادية، منها السرقة البسيطة. ومن بين الحالات الـ 149 التي وُثِّقت في الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر، وقع 51 في المائة منها خارج منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى، حيث يخشى السكان من انتشار العنف الذي يطال العاصمة. وفي معظم الحالات، كان الضحايا يُقتلون بوحشية، وغالبا ما يشوَّهون بالسواطير أو يُرجَمون بالحجارة حتى الموت أو يُحرَقون أحياء، وأحيانا بحضور الشرطة.

47 - وما زالت حالة الأطفال مثيرة للقلق بشكل خاص. ولم يقتصر الأمر على كونهم ضحايا انتهاكات جسيمة، بما في ذلك القتل والإصابات والاعتداءات على المدارس والمستشفيات والعنف الجنسي خلال اعتداءات العصابات، بل ما زالوا يشكلون أيضا ضحايا للاتجار بالبشر والتجنيد في صفوف العصابات. ويُستخدم الأطفال للقيام بأنشطة إجرامية غير ملفتة للأنظار، مثل جمع الإيرادات غير المشروعة أو جمع المعلومات، ويُستخدَمون أيضا لارتكاب جرائم خطيرة، بما في ذلك الاختطاف والقتل. والانتماء للعصابات يعرض الأطفال للقتل أو الإصابة بجروح خطيرة أو التعرض لعدالة الغوغاء. وقد وُثِّقت حالة من هذا القبيل في تموز/يوليه عندما قُتل فتى في العاشرة من عمره بالرصاص وأُحرقت جثته على يد جماعة اقتصاص أهلية في حي سولينو في بورت أو برنس، بعد اتهامه بأنه مخبر لإحدى العصابات.

48 - وأسفرت عمليات الشرطة ضد العصابات عن مقتل ما لا يقل عن 603 أشخاص (116 من السكان و 487 من أفراد العصابات) وإصابة 268 (143 من السكان و 125 من أفراد العصابات) بجروح، في الفترة بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر، أي بانخفاض بنسبة 20 في المائة مقارنة بالأربعة أشهر السابقة. وفي حين أن بعض الإصابات وقعت خلال اشتباكات بين الشرطة وأفراد العصابات، فإن البعض الآخر يعزى إلى سوء سلوك الشرطة، بما في ذلك عمليات إعدام واستخدام غير قانوني للقوة الفتاكة. وفي منطقتي كارفور فانسان وكارفور درويار في بلدية سيتي سولاي، وكذلك في حي لا كولين في غريسييه، أُبلغ المكتب المتكامل بوقوع حوادث متعددة في الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر قام فيها ضباط الشرطة باستجواب أشخاص وإطلاق النار عليهم على الفور. وكان من بين الضحايا أطفال وباعة متجولون وسائقو

دراجات نارية للأجرة. وفي سان مارك، قُتل ما لا يقل عن 15 محتجزاً وأصيب ستة آخرون بجروح عندما فتحت الشرطة النار لمنع هروب أحد السجناء في 16 آب/أغسطس.

49 - ولا تزال النساء والفتيات اللاتي يعشن في المجتمعات المحلية الخاضعة لسيطرة العصابات، يتعرضن للعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب من قبل جناة متعددين، وللاستغلال الجنسي. وعلى الرغم من قلة الإبلاغ عن الحالات بسبب الخوف من الانتقام والوصم الاجتماعي، فضلاً عن انعدام الثقة في الشرطة والنظام القضائي، فقد وثّق المكتب المتكامل ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 74 حالة (52 امرأة و 22 فتاة تتراوح أعمارهن بين العاشرة والسابعة عشرة) من ضحايا العنف الجنسي على أيدي أفراد العصابات في الفترة بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر. وتعرّض بعضهن للاغتصاب داخل مساكنهن على أيدي عدد من الأفراد المسلحين خلال هجمات على الأحياء، بينما اعتُرِض سبيل بعضهن أثناء سيرهن في الشارع أو أثناء تنقلهن في وسائل النقل العام، وتعرّضت أخريات للاستغلال الجنسي لأشهر على أيدي جناة متعددين. وتعرّضت بعض النساء والفتيات لإطلاق النار والقتل بعد الاعتداء جنسيا عليهن. وأفادت منظمات ومصادر إعلامية محلية عن زيادة في العنف الجنسي في مواقع النازحين داخلياً، وهو عنف يرتكبه أفراد العصابات وأولئك الذين يديرون المواقع بشكل غير رسمي. ورداً على هذه الانتهاكات الواسعة النطاق، أنشأت وزارة العدل والأمن العام لجنة من ثلاثة أعضاء للنظر في جميع قضايا العنف الجنسي المعروضة على المحاكم في جميع أنحاء البلد. وفي أواخر آب/أغسطس، قامت الأمم المتحدة، إزاء المخاوف التي تثيرها هذه الحالة، بتعزيز قدرتها على جمع وتحليل حوادث العنف الجنسي التي ترتكبها العصابات من خلال إنشاء ترتيب للرصد والتحليل والإبلاغ تمشيا مع قرار مجلس الأمن 1960 (2010).

*الإفلات من العقاب*

50 - في تموز/يوليه، اختتم قاضي التحقيق جان ويلنر موران تحقيقه في المذبحة التي وقعت عام 2018 في لا سالين. وبأمر قضائي، صدرت لوائح اتهام بحق 30 فردا لمحاكمتهم دون هيئة محلفين. ومن بين الأفراد المعنيين زعيم العصابة، جيمي شيريزييه، وأفراد آخرون كانوا يشغلون مناصب حكومية رفيعة وقت وقوع الهجمات، من بينهم المدير السابق بوزارة الداخلية، فيدنيل مونشيري، ومندوب المقاطعة الغربية، بيير - ريشار دوبلان. وطعن هؤلاء المتهمون في القرار أمام محكمة الاستئناف في بورت أو برنس. وفي تموز/يوليه أيضا، استمع قاضي التحقيق جان ميشيل سيدي إلى المدعي العام السابق رونالد ريشموند في إطار التحقيق في اغتيال الصحفي والمعلق السياسي غاري تيس في تشرين الأول/أكتوبر 2022 في ليه كاي (المقاطعة الجنوبية). وفي 19 تموز/يوليه، أصدر السيد سيدي قراراً بحظر السفر على السيد ريشموند ومنعه من مغادرة هايتي حتى انتهاء التحقيق. غير أنه لم يُحرَز أي تقدم في القضايا الرمزية الأخرى المتمثلة في مذبحتي غران رافين لعام 2017 وبيل إير لعام 2019، واغتيال رئيس نقابة المحامين في بورت أو برنس، مونفيرييه دورفال في عام 2020، ولا في أي جريمة قتل جماعي ارتُكبت منذ عام 2021.

51 - وفي 19 أيلول/سبتمبر، قامت وزارة العدل والأمن العام والمجلس الأعلى للقضاء، في لقاء مع ممثلي الشرطة الوطنية ومندوبي المقاطعات والقضاة، بتوقيع مذكرة تفاهم لإنشاء فرق عمل قضائية متخصصة للتصدي للجرائم الجماعية، بما في ذلك جرائم العنف الجنسي، وكذلك الجرائم المالية. وقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية حقوق الإنسان الدعم التقني في إعداد هذا البروتوكول.

*الرقابة على الشرطة*

52 - في الفترة من حزيران/يونيه إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر، فتحت المفتشية العامة 59 تحقيقا بشأن 67 ضابط شرطة، بما في ذلك 13 حالة مزعوم فيها ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وخلال الفترة نفسها، اختُتم 17 تحقيقا واتُّخذ 13 تدبيرا إداريا، وأحيلت قضيتان للمحاكمة. وفي 15 آب/أغسطس، قُتل ثلاثة ضباط شرطة يُزعم أنهم فاسدون خلال عملية للشرطة في بورت أو برنس، وأُلقي القبض على ثلاثة آخرين يُشتبه في أن لهم جميعاً صلات بالعصابات. وفي 30 آب/أغسطس، أُلقي القبض على ضابط شرطة لتورطه المزعوم في السرقة.

*زيارة الخبير المعيّن*

53 - في 20 أيلول/سبتمبر، قام الخبير المعيّن المعني بحقوق الإنسان في هايتي التابع لمفوضية حقوق الإنسان، ويليام أونيل، بزيارة إلى هايتي استغرقت 12 يوماً وسافر إلى ليه كاي وجيريمي، حيث التقى بالمسؤولين وممثلي المجتمع المدني. وقام أيضا بزيارة مواقع للنازحين داخلياً وعدة سجون ودار للأيتام. وأعرب السيد أونيل عن قلقه إزاء انتشار عنف العصابات، والزيادة الكبيرة في العنف الجنسي، والتجنيد القسري للأطفال في صفوف العصابات، وتدهور الحالة الإنسانية في السجون.

*اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان*

54 - في 12 تموز/يوليه، دعم المكتب المتكامل ومفوضية حقوق الإنسان اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان في تنظيم حلقة عمل تشاورية للمجتمع المدني بشأن التقرير المؤقت للاستعراض الدوري الشامل، حضرها 67 ممثلاً (من بينهم 17 امرأة). وخلال حلقة العمل، استعرض المشاركون التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المقدمة إلى هايتي في تقرير عام 2022 ومشروع التقرير المؤقت الذي أعدته اللجنة المشتركة بين الوزارات قبل تقديمه في تموز/يوليه.

*تقديم الدعم لبعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات فيما يتعلق بالامتثال لحقوق الإنسان*

55 - وفقاً للتكليف الصادر بموجب قرار مجلس الأمن 2699 (2023)، بدأت مفوضية حقوق الإنسان أنشطتها التوعوية داخل البعثة من أجل دعم امتثال بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات لحقوق الإنسان أثناء التخطيط لعملياتها وتنفيذها. وأُعدّت دورات توعية لأفراد البعثة بشأن السياسات المتعلقة بالرقابة والمساءلة ومبادئ استخدام القوة. وتعاونت المفوضية على الصعيد الاستراتيجي مع قيادة بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات لوضع آلية لتلقي الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان التي قد ترد من الأفراد الهايتيين ومنظمات المجتمع المدني والاستجابة لها بفعالية. وفي 23 أيلول/سبتمبر، وقّع المكتب المتكامل مع بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات إجراء تشغيليا موحدا بشأن تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها.

## سادسا - المرأة والسلام والأمن

56 - أُجريت مشاورات، في كاب هايسيان يومي 27 و 28 آب/أغسطس وفي فور ليبرتيه (المقاطعة الشمالية الشرقية) يومي 29 و 30 آب/أغسطس، ركّزت على إشراك القيادات الشبابية والنسائية على مستوى المقاطعات في المسائل المتعلقة بالاتفاق السياسي لضمان عملية انتقالية سلمية ومنظمة الموقّع في 3 نيسان/أبريل، وإطار الحوكمة السياسية الحالية، وتحليل المرسوم المؤرخ 19 تموز/يوليه المتعلق بإنشاء وتنظيم وسير أعمال المؤتمر الوطني. وسلّطت المناقشات الضوء على المشاركة السياسية والمدنية للمرأة والشباب باعتبارها أساسية لإصلاح النظام الانتخابي.

## سابعا - البطالة والشباب والفئات الضعيفة الأخرى

*الحالة الاقتصادية - الاجتماعية*

57 - في 12 آب/أغسطس، اعتمدت حكومة هايتي ميزانية منقحة بقيمة 1,9 بليون دولار (254,82 بليون غورد) للسنة المالية 2023-2024، مما يعكس انخفاضا بنسبة 20,5 في المائة بسبب نقص الإيرادات الناجم عن الصدمات الاقتصادية المتكررة. وتعكس الميزانية المنقحة أولويات الحكومة الانتقالية، بما في ذلك تعزيز الأمن ودعم الفئات الضعيفة (لا سيما النساء والأطفال) وخلق فرص العمل وتحفيز النشاط الاقتصادي. وتراعي الميزانية التحويلات النقدية للأسر الضعيفة، وإنشاء مشاريع كثيفة اليد العاملة في الزراعة والأشغال العامة، وإعادة توطين النازحين داخليا. وفي 30 أيلول/سبتمبر، اعتُمدت ميزانية السنة المالية 2025/2024 البالغة 2,4 بليون دولار (323,4 بليون غورد)، بزيادة قدرها 0,9 في المائة مقارنة بالعام السابق.

58 - وشرعت الحكومة في إجراء تقييم سريع لأثر الأزمة في منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى، بدعم من البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وأسفر التقييم الذي قادته وزارة الاقتصاد والمالية عن خطة استثمارية تتماشى مع سياسات الحكومة بشأن الانتعاش الاقتصادي والبنية التحتية والخدمات الأساسية والحوكمة، بما في ذلك العدالة والأمن العام. وتعكف الحكومة حاليا على استعراض إطار الإنعاش والخطة الاستثمارية، بما يشمل إجراء مشاورات مع القطاع الخاص والمجلس الرئاسي الانتقالي.

*الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي*

59 - تستحوذ مقاطعة أرتيبونيت على 71,8 في المائة من إنتاج الأرز، ولكنها تواجه انخفاضاً في معدلات الإنتاج بسبب انعدام الأمن ونقص المياه. وتظهر تقديرات مكتب الإحصاء الوطني انخفاضا بنسبة 6 في المائة في النشاط الاقتصادي في قطاع الزراعة خلال الربع الأخير من السنة المالية 2024/2023 مقارنة بالعام السابق.

60 - وتشير تقديرات الفترة من آب/أغسطس 2024 إلى شباط/فبراير 2025 إلى ارتفاع في حالات انعدام الأمن الغذائي. ويصنَّف ما يقرب من نصف السكان (48 في المائة) ضمن المرحلة 3 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (مرحلة الأزمة). ويمثل ذلك زيادة بنسبة 4 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ومن بين هؤلاء السكان، يعاني 000 6 شخص من الجوع الشديد وتقطّع سبل العيش ويصنَّفون ضمن المرحلة 5 (مرحلة الكارثة). وهناك مليونان آخران (18 في المائة) في حالة حرجة من

انعدام الأمن الغذائي الحاد ويصنَّفون ضمن المرحلة 4 (حالة الطوارئ). وبالإضافة إلى ذلك، تظهر نتائج عملية رصد الأسعار التي قام بها برنامج الأغذية العالمي لشهر أيلول/سبتمبر 2024 أن بعض حالات النقص في دقيق القمح والأرز أدت إلى سوء التغذية الحاد الوخيم مع زيادة خطر الوفاة. وتظهر هذه الأرقام زيادة بنسبة 5 في المائة في تكلفة سلة الأغذية على الصعيد الوطني، مع زيادات تصل إلى 16 في المائة في مناطق مثل الشمال الغربي والجنوب. وقد تؤدي التطورات الأخيرة إلى مزيد من الاضطرابات في سلسة الإمداد، مما سيؤثر على أسعار المواد الغذائية. وبعد الإعلان في البداية عن استئناف العمليات في هايتي في أوائل تموز/يوليه، أوقفت شركات الشحن الرئيسية الحجوزات إلى هايتي في 27 أيلول/سبتمبر بسبب انعدام الأمن في الموانئ.

61 - وبدعم من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، زاد توريد الأغذية المحلية الموجهة للتغذية المدرسية من صغار المزارعين بنسبة 20 في المائة. وقام برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة واليونيسف بتوسيع نطاق برامج التغذية المدرسية لتصل إلى 000 495 طفل للعام الدراسي 2025/2024، بالمقارنة مع 000 470 في حزيران/يونيه 2024. وأطلقت منظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي وشركاء وطنيون مبادرة تهدف إلى زيادة حجم عمليات تسليم ثمار أشجار الخبز إلى مكتب التغذية والتنمية، من 2 طن في نيسان/أبريل 2024 إلى 15 طنا في تشرين الأول/أكتوبر 2024، حيث يستفيد منها أكثر من 100 مدرسة.

## ثامنا - تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والقدرة على الصمود

*تلبية الاحتياجات الإنسانية وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية*

62 - في أيلول/سبتمبر، أفادت المنظمة الدولية للهجرة أن عدد النازحين قد ارتفع بنسبة 22 في المائة خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر، ليصل إلى ما يقرب من 000 703 فرد. ويمثل الأطفال 52 في المائة من مجموع النازحين داخلياً. وقامت أعداد متزايدة من الناس بالفرار من منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى والانتقال إلى مقاطعات الجنوب والجنوب الشرقي ونيب وغراند آنس بحثا عن الأمان. وينتقل حاليا 75 في المائة من النازحين داخليا إلى المقاطعات النائية، 45 في المائة منهم إلى المقاطعات المذكورة أعلاه. ويعيش معظمهم حاليا مع عائلات مضيفة تعاني أصلا من الضعف الاقتصادي. وتستضيف منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى ربع مجموع النازحين داخليا في البلد. وقد شهدت زيادة بنسبة 15 في المائة بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر، إذ بلغ عدد مواقع النازحين 96 موقعا، بالمقارنة مع 86 موقعا في آذار/مارس. وزاد تدهور إمكانية حصول المجتمع المحلي على الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي، وهي خدمات لم تكن كافية أصلا لتلبية احتياجاته. وفي أيلول/سبتمبر، بلغ عدد النازحين من الأطفال في سن الدراسة ما يقرب من 000 350 طفل، بمن فيهم 000 160 طفل من المتأثرين حاليا بإغلاق المدارس في المقاطعة الغربية ومقاطعة أرتيبونيت. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن نحو 000 1 مدرسة مغلقة بشكل مستمر أو مؤقت منذ منتصف كانون الثاني/يناير بسبب انعدام الأمن.

63 - وما زالت تتعذر إمكانية الحصول على الرعاية الصحية في البلد بشكل ينذر بالخطر، ذلك أن نسبة المرافق الصحية العاملة في منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى منذ شباط/فبراير لا تتعدى 24 في المائة. وأُغلق المستشفى الجامعي الحكومي في هايتي، وهو أكبر مستشفى عام في هايتي، منذ آذار/مارس.

وتكافح المراكز الصحية في مقاطعات الجنوب والجنوب الشرقي ونيب وغراند آنس التي تشهد تدفقا كبيرا للنازحين داخلياً من المقاطعة الغربية، من أجل تلبية الطلبات الحالية، مما يهدد قدرتها على تقديم الرعاية، بما في ذلك للنساء الحوامل. ويمكن أن يؤدي هذا الضعف الشديد إلى مخاطر جسيمة من حيث انتشار الأوبئة، كما يتضح من عودة ظهور حالات الكوليرا في البلد. وعلى الرغم من أن حكومة هايتي قد قطعت أشواطاً كبيرة في خفض عدد حالات الكوليرا، بمساعدة من الشركاء المنفذين الوطنيين والدوليين، فإن مقاطعة أرتيبونيت والمقاطعة الوسطى ما زالتا تشهدان تفشي الوباء. وتعمل اليونيسف ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية على تعزيز مبادرات الكشف عن الحالات والتصدي لها، لا سيما في المواقع المعرضة للخطر، مثل مواقع النازحين داخلياً، خلال موسم الأمطار.

64 - وأجبرت الحالة الإنسانية المتردية في هايتي الهايتيين على الفرار من بلدهم بحثا عن الأمان. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فإن أكثر من 000 350 من الهايتيين غادروا البلد، حتى كانون الأول/ديسمبر 2023، طلبا للحماية في الخارج، مع بقاء الغالبية العظمى منهم داخل المنطقة الإقليمية. وفي عام 2024، قُدّر عدد الهايتيين الذين عُثر عليهم في عرض البحر بنحو 829 2 شخصا بناءً على 38 حالة اعتراض تم الإبلاغ عنها، وكان ذلك في معظم الحالات على متن مراكب بحمولة زائدة. وإذا استمر هذا الاتجاه حتى نهاية العام، فسوف يمثل زيادة بنسبة تفوق 50 في المائة مقارنة بعام 2023. واستمرت عمليات إعادة الهايتيين قسرا إلى الوطن من بلدان المنطقة. فقد رُحِّل أكثر من 000 100 شخص إلى هايتي من البلدان المجاورة خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس. وينذر قرار مجلس الأمن القومي للجمهورية الدومينيكية الصادر في 2 تشرين الأول/أكتوبر، الذي يقضي ببدء الإعادة القسرية لـ 000 10 مهاجر غير شرعي أسبوعيا، بتحديات إنسانية. وقد بدأت السلطات الهايتية في حشد الدعم من منظمات العمل الإنساني لضمان عودة المواطنين إلى وطنهم بأمان وكرامة. وأبلغت المنظمة الدولية للهجرة عن 369 9 حالة إعادة قسرية (بما يشمل 307 1 نساء و 307 أطفال) منذ صدور قرار المجلس. وتواصل المنظمة تقديم المعونة الإنسانية للمهاجرين الذين أعيدوا قسرا عن طريق البر أو البحر أو الجو.

65 - ومنذ بداية العام، وصل برنامج الأغذية العالمي إلى 1,33 مليون شخص عبر برامجه، بما في ذلك من خلال توزيع 1,8 مليون وجبة ساخنة، و 28,9 مليون دولار في شكل تحويلات نقدية، و 748 6 طنا من السلع الغذائية. وبفضل الدعم المقدم من اليونيسف وشركائها، أصبح بإمكان 000 347 شخص إضافي الحصول على ما يكفي من مياه الشرب؛ و 000 128 شخص يمكنهم الوصول إلى المرافق الصحية المناسبة؛ و 000 502 شخص تلقوا إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الأساسية. وعلى الرغم من زيادة الاحتياجات، فإن تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024 لا يتجاوز 36 في المائة.

## تاسعا - بيئة العمل

66 - في أعقاب تدهور الحالة الأمنية في آذار/مارس، مما أدى إلى تعليق الأنشطة المصنفة ضمن المستوى 2 من حيث الأهمية الحيوية للبرامج ونقل بعض الأفراد مؤقتاً إلى أماكن أخرى، ليبقى في الميدان فريق مكون من الحد الأدنى من الأفراد، تحسنت الظروف لاحقاً مما سمح لجميع الأفراد الذين يضطلعون بأنشطة مصنفة ضمن المستوى 1 من حيث الأهمية الحيوية للبرامج بالعودة إلى هايتي بحلول 22 تموز/يوليه، واستئناف التنفيذ الكامل للأنشطة المصنفة ضمن المستوى 2 من حيث الأهمية الحيوية للبرامج في 18 أيلول/سبتمبر.

67 - وعلى الرغم من أوجه التحسن الجزئي تلك التي شهدتها الحالة الأمنية في أجزاء من منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى، فإن المكتب المتكامل ظل يواجه تحديات لوجستية وأمنية كبيرة في سلسلة الإمداد، إذ غالبا ما تؤدي الهجمات التي تشنها العصابات حول الموانئ الرئيسية في بورت أو برنس وسيطرة العصابات على جميع الطرق المؤدية إلى العاصمة إلى توقف تدفق البضائع.

68 - ولا تزال حالة الطوارئ الوطنية وحالة حظر التجول التي فرضتها الأمم المتحدة ساريتين. ويتعين أن تتم جميع تنقلات الأفراد خارج محيط عمليات الأمم المتحدة - ومحيط العمليات منطقة يمكن التنقل فيها بسهولة وهي أقل خطورة نسبيا - في عربات مصفحة، وكذلك الشأن بالنسبة لجميع التنقلات الرسمية داخل محيط العمليات. وتتطلب عمليات النقل من المطار الدولي وإليه أيضا التنقل بعربات مصفحة.

69 - وما زالت البعثة تواجه تحديات في استبقاء الموظفين الوطنيين واستقدامهم، وهي حالة تفاقمت بسبب تدهور البيئة الأمنية ومغادرة المواطنين الهايتيين للبلد.

## عاشرا - الاستغلال والانتهاك الجنسيان

70 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يسجّل المكتب المتكامل أي ادعاءات بوقوع أعمال استغلال وانتهاك جنسيين ضلع فيها أفرادٌ تابعون له أو لبعثات سابقة للأمم المتحدة، سواء كانت تلك الادعاءات مصحوبة أم لا بمطالبات متعلقة بإثبات الأبوة والحصول على نفقة الأطفال.

71 - وأصدرت شبكة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في هايتي تقييما مشتركا بين الوكالات لتحديد المخاطر المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتخفيف من حدتها. وستمكّن هذه المبادرة من وضع سجل للمخاطر، يكون بمثابة أداة يُسترشَد بها في إعداد الاستراتيجية المتعددة السنوات والأنشطة البرنامجية، على حد سواء. وفي آب/أغسطس، أعدت الشبكة رسائل مشتركة تهدف إلى توعية المجتمع المحلي بالسلوك المتوقع من الموظفين، وحق المستفيدين في الإبلاغ عن حالات سوء السلوك، والقنوات المتاحة للقيام بذلك.

## حادي عشر - ملاحظات

72 - ما زال يساورني قلق بالغ إزاء المأساة الإنسانية المتواصلة في هايتي، حيث تقع خسائر يومية في الأرواح وانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان على يد العصابات. وأدين بشدة الهجوم الشنيع على بلدة بون سوندي. ويشكل تأثير العنف وانعدام الأمن على الأطفال مدعاة خطيرة للقلق. ومن المروّع للغاية أن الفتيات والفتيان ما زالوا يقعون ضحايا للعنف أثناء هجمات العصابات، ويقعون كذلك ضحايا للتجنيد والاستغلال، بما في ذلك إجبارهم على تنفيذ هجمات عنيفة. وهجمات العصابات التي تستهدف مؤسسات الأطفال ذوي الإعاقة تثير الاستياء بشكل خاص. وأدين بأشد العبارات العنف الجنسي الذي ترتكبه العصابات، مستهدفةً النساء والفتيات، كسلاح للسيطرة على المجتمعات المحلية وإرهابها. ولا يمكن أن ننسى أن الفئات الضعيفة هي الأكثر تضررا من الجرائم وأعمال العنف، التي تزداد في ظل تآكل سلطة الدولة.

73 - ولا يمكن أن تتحقق المكاسب الأمنية في القريب العاجل. وأرحّب بإيفاد وحدات من بليز وجامايكا وكينيا في إطار بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات إلى هايتي. ويمثل نشر البعثة فرصة سانحة لخطو خطوات ملموسة إلى الأمام على المسارين الأمني والسياسي، بما يسمح بالتحضير للانتخابات، بما في ذلك

مراجعة الدستور، ومن ثم استعادة المؤسسات الديمقراطية. وأود أن أعرب عن تقديري لقيادة والتزام كينيا والبلدان الأخرى المساهمة في بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات. وأدعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعم مالي إضافي عاجل للبعثة لضمان استمرار نشرها وتحقيق أهدافها.

74 - وسيتعين على جميع الأطراف المعنية والسلطات الهايتية الالتزام بالإطار الزمني المتفق عليه دون تأخير لتنصيب أعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية المنتخبين حديثا في الموعد النهائي المحدد في شباط/فبراير 2026. وأحيط علما بالجهود التي تبذلها الحكومة لإحراز تقدم ملموس في الجدول الزمني للانتخابات وخريطة الطريق لاستعادة المؤسسات الديمقراطية. ويُعدّ تعيين سبعة من الأعضاء التسعة في المجلس الانتخابي المؤقت أمرا مشجعا، على الرغم من أنه يجب بذل المزيد من الجهد لتعيين العضوين المتبقيين وتنصيبهما دون مزيد من التأخير. وأحث السلطات والأطراف المعنية على تيسير اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، وتشجيع الشفافية وتعزيز المساءلة، من أجل ضمان أن تحظى عملية الانتقال السياسي بثقة الجمهور.

75 - والظروف المعيشية للعديد من المجتمعات المحلية مروِّعة بسبب غياب سلطة الدولة وعنف العصابات الذي اجتاح الآن معظم أجزاء العاصمة وضواحيها ويجتاح بشكل متزايد المقاطعات الأخرى. ولا تزال الحالة الإنسانية مزرية، وثمة حاجة ملحة لزيادة الدعم والموارد. ويشمل ذلك حماية التقدم الذي أُحرز بشق الأنفس في مواجهة تفشي الكوليرا، ومنع مخاطر الانتكاس. ويجب على جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الشركاء الدوليون والأطراف الإقليمية الفاعلة، تكثيف جهودها الإنسانية. فتعزيز المساعدة ضروري ليس فقط للسماح بتقديم الخدمات الأساسية، مثل المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، للتخفيف من معاناة الشعب الهايتي، بل أيضا لدعم مسار البلد نحو الاستقرار والانتعاش والتنمية المستدامة.

76 - وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للجماعة الكاريبية على دعمها للعملية السياسية في هايتي، وتعاونها الوثيق مع الأمم المتحدة، ولا سيما مع المكتب المتكامل. وقد أثبتت الجهود التي تبذلها الجماعة الكاريبية في تعزيز الحوار والتعاون بين الأطراف المعنية الهايتية جدواها في الدفع قدما بعملية انتقال البلد نحو استعادة سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية.

77 - وتواصل الأمم المتحدة تضامنها مع شعب هايتي ودعمها لسعيه إلى تحقيق المزيد من الأمن والاستقرار. وسيواكب المكتب المتكامل عملية الانتقال السياسي بدعم استراتيجي واستشاري لأولويات الحكومة. وسيواصل تعزيز التعاون بين السلطات الانتقالية والمجتمع المدني والأحزاب السياسية من خلال الحوار المنتظم، مع تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة والشباب في الحكم. وسيقدم الدعم التقني والاستشاري لتعزيز المؤسسات الانتخابية ومشاركة الناخبين. وعلاوة على ذلك، ستتركز الجهود على تحسين الأمن من خلال إجراءات منسقة مع الشرطة الوطنية الهايتية والشركاء الدوليين، إلى جانب مبادرات لتعزيز الإصلاحات القانونية والحوكمة. وسيواصل المكتب المتكامل إعطاء الأولوية لإقامة شراكات إقليمية مع الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية ودعم قدرة الإدارة العامة على ضمان تقديم الخدمات بشفافية وفعالية. وأخيراً، أود أن أعرب عن تقديري لممثلتي الخاصة ولأفراد الأمم المتحدة في هايتي على تفانيهم وخدمتهم المستمرين في ظل ظروف صعبة للغاية.

# المرفق

## المعلومات المتاحة عن حالات عنف العصابات والأنشطة الإجرامية وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، في هايتي، المقدمة وفقا للفقرة 21 من قرار مجلس الأمن 2743 (2024)

الشكل الأول

**ضحايا الاختطاف حسب نوع الجنس والفئة العمرية**

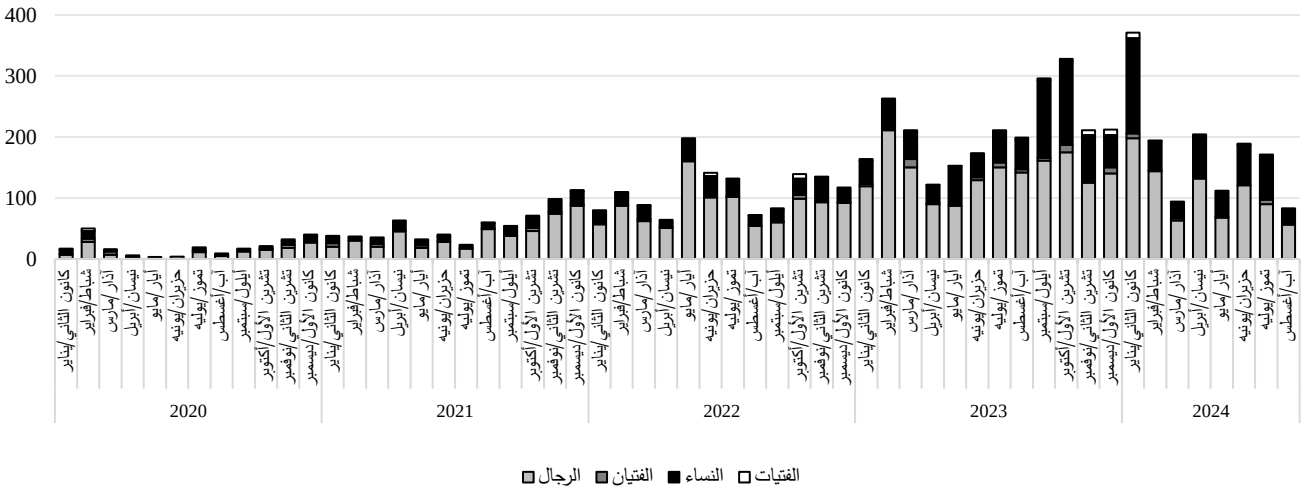


الشكل الثاني

**حالات القتل العمد حسب نوع الجنس والفئة العمرية**

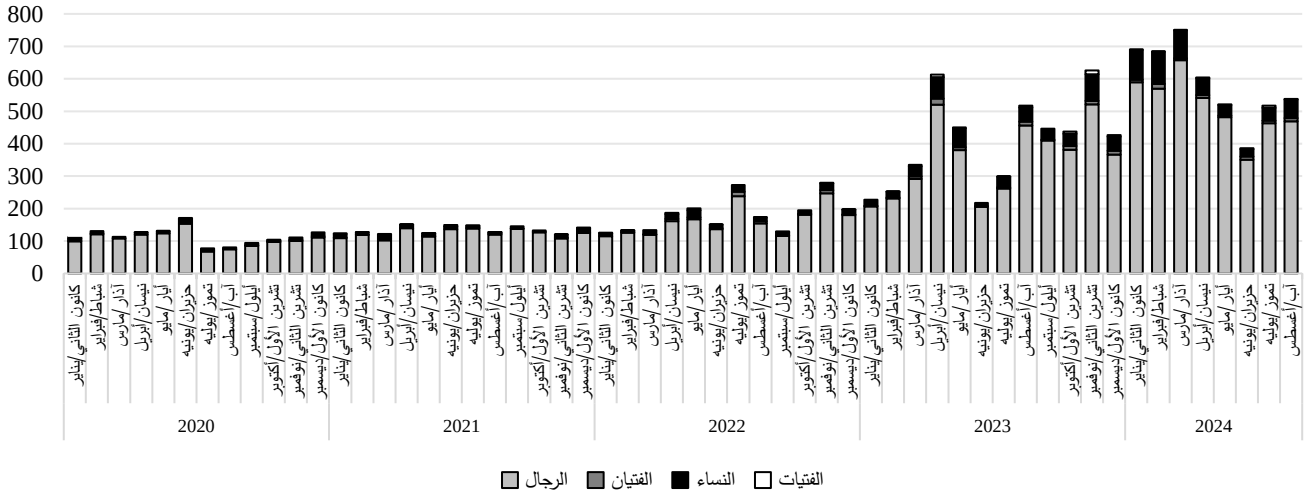

الشكل الثالث

**حالات القتل العمد حسب نوعها**

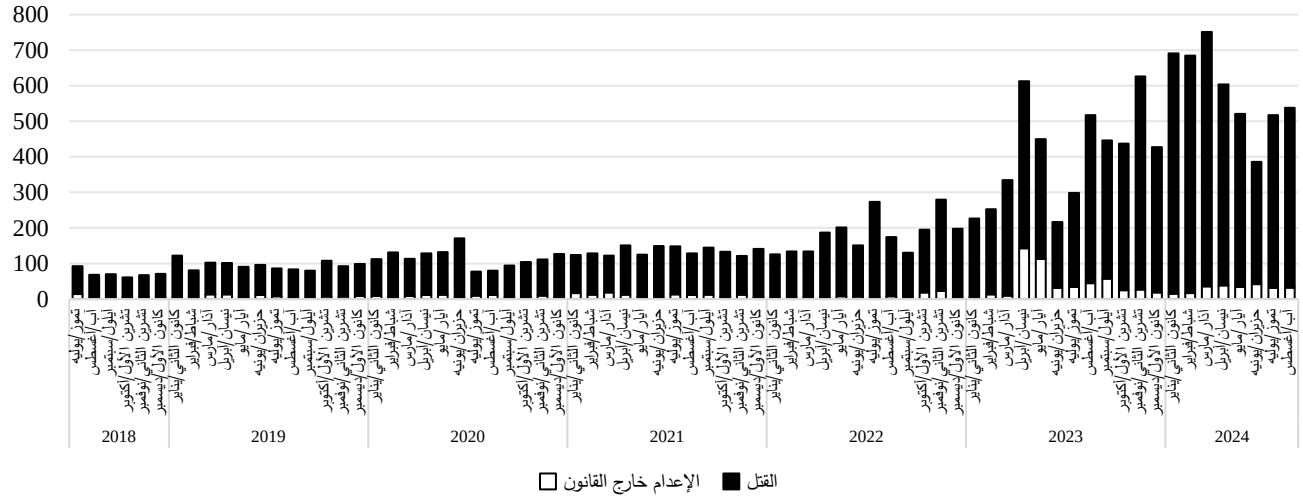


الشكل الرابع

**ضباط الشرطة الوطنية الهايتية**

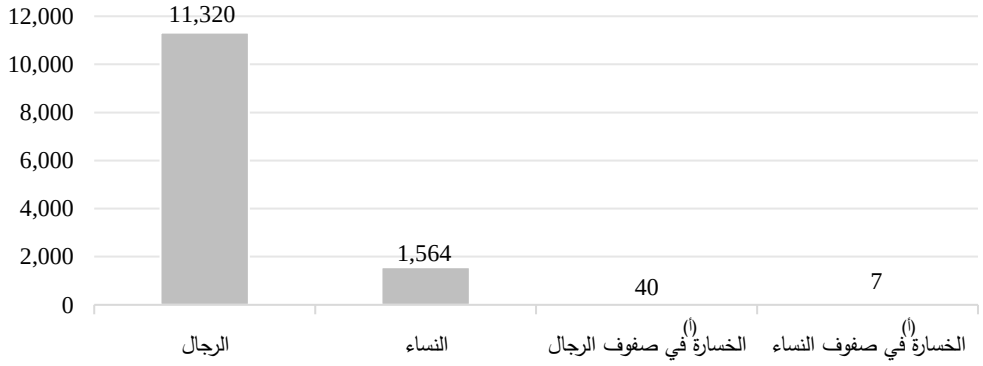


(أ) تشير "الخسارة" إلى تناقص عدد الموظفين من خلال ترك العمل ومقتل الضباط والفصل عن الخدمة خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس 2024.

الشكل الخامس

**النازحون داخليا**

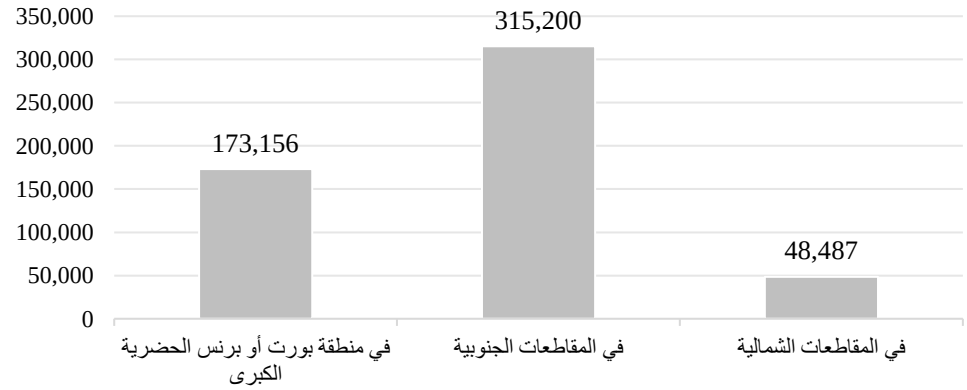

الشكل السادس

**السجناء**

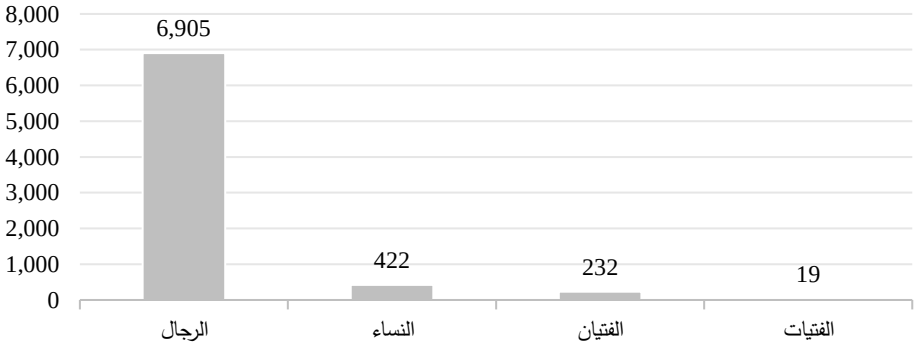


**الإحصاءات الرئيسية للفترة المشمولة بالتقرير (حزيران/يونيه وتموز/يوليه وآب/أغسطس 2024)**

| *ضحايا الإعدام خارج نطاق القانون* | *ضباط الشرطة المقتولون* | *ضباط الشرطة المصابون* | *حالات وفاة السجناء* | *ضحايا العنف الجنسي* | *أفراد العصابات المزعومون المقتولون على يد حركة "بوا كالي"* |
|---|---|---|---|---|---|
| 105 | 15 | 26 | 61 | 278 | 98 |